أنباء مصرية

الحكومة لديها رؤية اقتصادية حتى 2030 تمتد لما بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

مدبولي: بدء تفعيل حزمة الاستثمارات القطرية المباشرة التي تقدر بقيمة 7,5 مليارات دولار

د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء مترئسا الاجتماع الأسبوعي للحكومة أمس

القاهرة ـ هالة عمران

أشار د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى اللقاء الذي جمعه مؤخرا مع نظيره القطري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، وما تم خلاله من استعراض وبحث لمختلف الملفات والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتي من شأنها أن تسهم في دعم وتعزيز أوجه العلاقات الثنائية والأخوية في مختلف المجالات، وخاصة الاقتصادية والتجارية منها، لافتا في هذا الصدد إلى ما شهده اللقاء من مناقشات حول بدء تفعيل حزمة الاستثمارات القطرية المباشرة، والتي تقدر بقيمة 7,5 مليارات دولار، وتأتي في إطار اهتمام الدولة القطرية الشقيقة بدعم أوجه الشراكة الاقتصادية مع مصر.

وجدد رئيس الوزراء، خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة، الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية استمرار التنسيق والتواصل مع مجتمع الأعمال القطري، تعريفا بما هو متاح من فرص استثمارية واعدة على أرض مصر في العديد من القطاعات والمجالات، وإيضاحا للتيسيرات والمحفزات التي تقدمها الدولة المصرية، جذبا لمزيد من الاستثمارات القطرية.

وخلال الاجتماع، أشار د.مصطفى مدبولي إلى أن الحكومة لديها رؤية اقتصادية حتى عام 2030، تمتد لما بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، مؤكدا أن هذه الرؤية ترتكز على ما تم تحقيقه من إصلاحات اقتصادية خلال الفترة الماضية، لافتا إلى أنه سيتم طرح هذه الرؤية الاقتصادية المتكاملة «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، للحوار المجتمعي، سعيا لمزيد من التوافق حول هذه الرؤية، حيث ستشهد جلسات الحوار المجتمعي التي سيتم عقدها بحضور نخبة من المتخصصين والخبراء مناقشة واستعراض أهداف ومحاور هذه السردية، واستقبال مختلف الرؤى والمقترحات، التي من شأنها الوصول إلى صورة متكاملة ومتوافق عليها للسردية، وذلك بما يضمن تحقيق مختلف الأهداف المرجوة منها.

إلى ذلك، استعرضت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، محاور «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، وذلك استعدادا لإطلاقها يوم الأحد المقبل 7 سبتمبر.

وأوضحت الوزيرة أن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، تتضمن خمسة فصول رئيسية هي استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية والتجارة الخارجية، وكفاءة ومرونة سوق العمل، والتخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية، مشيرة إلى أنها تم إعدادها بالتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية.

وزير الصحة: لكل مواطن الحق في العلاج الفوري بحالات الطوارئ دون أي شرط أو عائق مالي

القاهرة ـ ناهد إمام

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة والسكان د.خالد عبدالغفار إن لكل مواطن الحق في العلاج الفوري والمجاني في حالات الطوارئ دون أي شرط أو عائق مالي، مؤكدا أن غلق المستشفى الخاص والإحالة للتحقيق للمستشفى الحكومي، عقوبة فورية لأي مستشفى خاص يطلب من المريض مقابل مادي للعلاج الطارئ.

وأضاف عبدالغفار في بيان أمس أن الوزارة ملتزمة بحسم بتنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم 1063 لسنة 2014، الذي يكفل لكل مواطن الحق في تلقي العلاج الطارئ مجانا خلال أول 48 ساعة بجميع المستشفيات، حكومية كانت أو خاصة دون أي مقابل مالي، وعلى نفقة الدولة.

وأوضح أن طلب دفع رسوم من أي مستشفى كشرط لتلقي العلاج الطارئ، يعد انتهاكا صارخ لحق المواطن القانوني، مناشدا من يتعرض لهذا الموقف الاتصال فورا بالخط الساخن للوزارة 105 لتقديم بيانات المستشفى وتفاصيل الواقعة، وسيتم التعامل بكل جدية وسرعة مع الشكوى، وفي حال ثبوت المخالفة ستتخذ وزارة الصحة إجراءات قاسية وحازمة فورية.

وتابع أن الإجراءات المشار إليها تشمل الغلق الفوري دون إنذار مسبق للمستشفيات الخاصة، وإحالة المتسبب للتحقيق الفوري بالمستشفيات الحكومية مع اتخاذ كل الإجراءات العقابية اللازمة.

وقال «إن حق المواطن في العلاج الطارئ مقدس، ووزارة الصحة تقف بكل قوة لحماية هذا الحق، وثق أننا معك لضمان عدالة صحية لكل مواطن».

أنباء سورية

مذكرة توقيف فرنسية بحق الأسد وستة مسؤولين من نظامه في قضية مقتل صحافيين عام 2012

باريس ـ أ.ف.ب: أصدر القضاء الفرنسي في أغسطس سبع مذكرات توقيف بحق مسؤولين كبار سابقين في النظام السوري، من بينهم الرئيس المخلوع بشار الأسد وشقيقه، بتهمة تفجير مركز صحافي في حي بابا عمرو بحمص عام 2012 ما أدى إلى مقتل صحافيين اثنين، بحسب ما أفاد محامو الأطراف المدنية أمس.

وفي 22 فبراير 2012، تعرض المبنى الذي كان داخله عدد من الصحافيين لإطلاق النار فقرروا مغادرته، وقد قتل بقذيفة هاون أول اثنين منهم بعد عبورهما الباب وهما الصحافية الأميركية ماري كولفين (56 عاما) من صحيفة صنداي تايمز، والمصور الفرنسي المستقل ريمي أوشليك (28 عاما)، بينما جرح في الداخل كل من المراسلة الفرنسية إديت بوفييه، والمصور البريطاني بول كونروي، ومترجمهما السوري وائل العمر.

صورة ارشيفية للمصور ريمي أوشليك والصحافية ماري كولفن قتلا في قصف استهدف مبنى في حمص عام 2012

الوكالة الدولية تعلن العثور على «اليورانيوم» في أحد المواقع قرب دير الزور

صورة أرشيفية عن «رويترز» للمبنى الذي دمرته إسرائيل في دير الزور عام 2007

وكالات: أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عثورها على آثار يورانيوم في موقع شرقي سورية، وذلك في أثناء تحقيقها في مبنى دمر خلال قصف إسرائيلي عام 2007 على منطقة «الكبر» شمال شرق سورية، والذي تعتقد الوكالة أنه مفاعل نووي غير معلن عنه.

وكان النظام المخلوع يزعم أن الموقع، الواقع في ريف دير الزور، كان قاعدة عسكرية تقليدية، بينما خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2011 إلى أن المبنى «من المرجح للغاية» أنه مفاعل سري كان ينبغي لدمشق الإعلان عنه.

وحاولت الوكالة منذ ذلك الحين التوصل إلى نتيجة نهائية، وبفضل جهود متجددة في العام الماضي تمكنت من أخذ عينات بيئية من 3 مواقع لم يكشف عن هويتها، «يزعم أنها مرتبطة وظيفيا» بدير الزور، وفق تقرير سري وزعته الوكالة على الدول الأعضاء يوم أمس الأول، واطلعت عليه وكالة «رويترز».

وأشار التقرير إلى أن الوكالة وجدت عددا كبيرا من جزيئات اليورانيوم الطبيعي في عينات مأخوذة من أحد المواقع الثلاثة.

وأظهر التحليل أن اليورانيوم من أصل بشري، أي أنه ناتج عن معالجة كيميائية.

ويعني مصطلح «طبيعي» أن اليورانيوم لم يكن مخصبا، ولم يتوصل التقرير إلى استنتاج واضح حول دلالات هذه الآثار. وذكر التقرير إلى أن «الحكومة السورية الحالية أشارت إلى أنها لا تملك معلومات يمكن أن تفسر وجود مثل هذه الجزيئات»، مضيفا ان الحكومة منحت في يونيو الماضي الوكالة حق الوصول إلى الموقع المعني مرة أخرى لأخذ مزيد من العينات البيئية.

وفي اجتماع عقد في يونيو الماضي بين رئيس الوكالة رافائيل غروسي والرئيس السوري أحمد الشرع، وافقت سورية على التعاون مع الوكالة من خلال الشفافية الكاملة لمعالجة الأنشطة النووية السورية السابقة.

وخلال الاجتماع، طلب غروسي المساعدة في العودة إلى دير الزور خلال الأشهر المقبلة لإجراء مزيد من التحليلات، والاطلاع على الوثائق ذات الصلة، والتحدث إلى المعنيين بالأنشطة النووية السابقة. وتسعى الوكالة منذ عام 2011 للتوصل إلى استنتاج نهائي بشأن الموقع الذي قالت إنه «على الأرجح بدرجة كبيرة» كان مفاعلا بني سرا. وبحسب التقرير، فإن الوكالة ما زالت تخطط لزيارة دير الزور وتقييم نتائج العينات البيئية الأخرى، على أن يغلق الملف بمجرد التوصل إلى استنتاج نهائي.

أنباء لبنانية

اتصالات تسبق جلسة الجمعة ومشاركة لكل مكونات الحكومة

رئيس الجمهورية: نريد حماية لبنان وندفع إلى قيام الدولة بكل مؤسساتها

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

تشهد الساحة السياسية اللبنانية حركة اتصالات ديبلوماسية، وزيارة موفدين ومواكبة وتقديم جرعات إلى الحكومة اللبنانية، بالتزامن مع مناقشة خطة حصر السلاح بيد الجيش اللبناني، في مواجهة الاعتراضات والعراقيل التي تقف في طريق هذه المحطة التاريخية.

وعبرت القيادات اللبنانية الرسمية والسياسية عن الارتياح الكبير لمواقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس الداعمة لسياسة الدولة، بإعلانه ان السلاح الفلسطيني الموجود في لبنان منذ العام 1969 قد انتهى دوره، وان السلطة الفلسطينية تقف خلف الدولة اللبنانية في بسط سيادتها على كامل أراضيها.

وفي وقت ترتفع وتيرة الاتصالات على مختلف المستويات للوصول إلى جلسة مجلس الوزراء المقررة الجمعة في أجواء هادئة بعيدا من التشنج، يتوقع ان تشهد بيروت حركة من كل من الموفدة الأميركية مورغان أورتاغوس رفقة قائد القيادة الوسطى في الجيش الأميركي الجنرال مايكل كوريلا، وتلتقي فقط مسؤولين أمنيين، وحامل الملف اللبناني من قبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، موفده الشخصي جان إيف لودريان، مع مواكبة عربية نشطة لعدد من السفراء برزت خلال الأيام الماضية. وتهدف هذه الحركة إلى دعم السلطة اللبنانية في النهج الذي ارتضته ببسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية تنفيذا للاتفاقات الدولية والقرارات اللبنانية في هذا المجال.

ويتوقع ان يناقش لودريان مع المسؤولين الظروف الملائمة لعقد مؤتمر دعم إعمار لبنان بعدما جرى تأجيله مرات عدة، وسط تمسك فرنسي بعقده قبل نهاية السنة، على الرغم من اعتراض بعض العواصم التي ترى ان حصوله يجب أن يكون مسبوقا بخطوات ميدانية في موضوع بسط سلطة الدولة وسحب السلاح، الأمر الذي يحفز على تقديم هذا الدعم.

وقال مصدر رسمي لـ «الأنباء» إن الموقفين الفرنسي والأميركي يتقاطعان على دعم الحكومة اللبنانية والوقوف إلى جانبها في خطة الجيش لجمع السلاح، غير أن الفرنسي يتجاوز الموقف الأميركي بالمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف العدوان المستمر وشبه اليومي من قبل جيشها، الأمر الذي يشكل الأرضية لتنفيذ قرارات الحكومة، فيما تكتنف الموقف الأميركي بعض الضبابية بشأن الانسحاب الإسرائيلي، مع تجنب اتخاذ موقف حازم في هذا المجال».

وأضاف المصدر: «ستعرض خطة الجيش المهمة من مختلف جوانبها، ان لجهة الإمكانات اللوجستية أو المعوقات الميدانية التي تعترض ذلك، مع التأكيد على ان التنفيذ هو قرار سياسي من الحكومة قبل ان يكون إجرائيا، والتشديد على الابتعاد عن أي صدام».

وأشار المصدر «إلى ان قرارات الحكومة ستنفذ، وان فرضت المعطيات الميدانية بعض التأخير مع استمرار الرفض الإسرائيلي للتجاوب مع المطلب الدولي بوقف العدوان والانسحاب من الأراضي المحتلة». وشدد على ان «ولادة السيادة الكاملة ستتحقق ولو كانت قيصرية».

وعلمت «الأنباء» أن من بين الأفكار التي طرحها رئيس المجلس النيابي نبيه بري لتنفيس الاحتقان، ذهاب الوزراء الشيعة إلى جلسة مجلس الوزراء والنقاش في مضمون الورقة اللبنانية ـ الأميركية، ومن ثم اعتبارها غير جديرة بالتطبيق وبالتالي إسقاطها. إلا أن هذا الطرح ردت عليه أوساط رئيس الحكومة نواف سلام بالقول إنه غير واقعي أبدا. وينطلق رئيس الحكومة في مواقفه من ضرورة المضي في ملاقاة المجتمع الدولي الراغب بمساعدة لبنان، ويرى مع رئيس الجمهورية انه على لبنان عدم تفويت الفرصة والخروج من دائرة الاهتمام الدولية، والإفادة من الاحتضان العربي في جعل لبنان في قلب المعادلة الدولية. ويصر رئيسا الجمهورية والحكومة على تكريس قيام الدولة القادرة على القيام بشؤونها كافة من دون وصاية خارجية، أو شراكة داخلية من بوابة عسكرية في قرار السلم والحرب. ويكرران أمام مراجعيهما في خطوات تتعلق بالمضي في تطبيق قرارات الحكومة، ان الدولة القوية القادرة، هي الضمانة لكل مكونات أبنائها، وان أي مجموعة لا تستطيع بمفردها القيام بالدور المنوط بالدولة، ويعددان تجارب عدة انتهت إلى نتائج غير جيدة في تاريخ لبنان الحديث.

لافتات عملاقة بعنوان «كلنا معكم» لدعم الجيش منتشرة على طريق مطار بيروت (محمود الطويل)

في المواقف، دعا رئيس الجمهورية العماد جوزف عون جميع اللبنانيين إلى مشاركته في بناء «هذا الوطن الذي لا بديل لنا عنه». وقال أمام وفد من المجلس الجديد لجامعة الروح القدس الكسليك، برئاسة رئيس الجامعة الأب جوزف مكرزل: «أعلنت مرارا أني لم آت لأشتغل سياسة بل لأبني مع اللبنانيين من جديد». وأضاف: «لا نريد الشعبوية ولا الغوغائية ولا الشعارات الزائفة، نريد ان نحمي لبنان وندفع إلى قيام الدولة من جديد بكل مؤسساتها السياسية والأمنية والقضائية والإدارية، ونطوي صفحة الماضي المؤلم ونفتح صفحة المستقبل، مستخلصين العبر من الأخطاء التي ارتكبت بحق الدولة».

وشدد الرئيس عون على انه يتفهم هموم اللبنانيين وقلقهم ويدرك حجم معاناتهم. وطمأنهم إلى «أننا أمام فرصة لا نريد ان تضيع في غياهب الأنانية والمصالح الذاتية والحسابات الطائفية أو المذهبية أو الحزبية. ان هذه الفرصة يمكن ان تضع لبنان على بر الأمان وتحمي وطننا من شظايا البركان المتفجر في المنطقة، ولا بد من التضامن الوطني للوصول إلى حماية لبنان». وقال: «ان يدي بيد جميع اللبنانيين لمواجهة التحدي الذي قبلته يوم انتخبت رئيسا للجمهورية. ويهمنا ان نبني وطنا يواكب التطور، لذلك آليت على نفسي ان أعمل لأعيد إلى لبنان مجده وتألقه. ولن يتحقق ذلك إذا لم يؤمن اللبنانيون بوطنهم ويعملون على تجاوز كل المصالح الضيقة بهدف التركيز على المصلحة الوطنية العليا».

وعلى خط اقتصادي إنمائي متصل بتشغيل مطار القليعات في شمال لبنان والعمل الجاري على تلزيم مشروع تأهيله قبل نهاية عمر الحكومة، علمت «الأنباء» أن وفدا من الهيئات الاقتصادية سيقوم بجولة في المطار الجمعة المقبل بمعية وزير الأشغال والنقل فايز رسامني الذي أخذ على عاتقه عملية تشغيله.

وسيطلع الوفد على ما بلغته الدراسات في هذا المجال، وما إذا كانت هناك من عوائق أمام الشروع في عملية التلزيم ومتى سيتم ذلك.

والجدير بالذكر أن الهيئات الاقتصادية تطالب منذ خمس عشرة سنة بمطار ثان في لبنان، مقترحة اعتماد مطار القليعات ومركزة على فوائده السياحية والتجارية وفي مجال النقل الجوي.

وفي الشمال أيضا، نفذ عمال بلدية طرابلس اعتصاما عند مستديرة ساحة عبدالحميد كرامي، في الموقع الذي قضى فيه العامل في البلدية عبد الخالق علاف. وشارك نائب رئيس بلدية طرابلس خالد كبارة ممثلا رئيس المجلس البلدي عبدالحميد كريمة ورئيس اتحاد نقابات العمال المستخدمين في لبنان الشمالي شادي السيد.

وتحدث نقيب عمال البلدية عمر دلال عن «ضرورة مسارعة القضاء إلى فتح تحقيق في حادثة وفاة العلاف، والكشف عن المعطيات التي أودت بحياته لجهة الإهمال من قبل الجهات التي لم تراع السلامة العامة في التمديدات الكهربائية في المنطقة، الأمر الذي عرض العامل عبدالخالق للموت كما يعرض سائر المواطنين للخطر». وطالب بلدية طرابلس بـ «ضرورة حسن التعاطي مع هذا الموضوع واتخاذ إجراءات تؤدي في النهاية إلى إحقاق الحق عدليا وعلى الأرض، وتوظيف أحد أفراد عائلة الفقيد في البلدية».